



# المؤتمر العام

## الدورة الثامنة والعشرون

روما، إيطاليا، ٢٠/١٠-٢/١١/١٩٩٥

حالة الأغذية والزراعة في ١٩٩٥ : موجز

١ - سوف تناقش حالة الأغذية والزراعة في الجلسات العامة للمؤتمر العام لسنة ١٩٩٥ بدلا من مناقشتها في اللجنة الرئيسية الأولى. وسوف ينشر في أكتوبر/تشرين الأول من العام الحالي التقرير السنوي المقدم من المدير العام بشأن حالة الأغذية والزراعة، وهو التقرير الذي يستعرضه عادة المجلس أو المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني قبل استيفائه ونشره. وسيكون التقرير الكامل في متناول الوفود أثناء المؤتمر، ولكنه لن يمل إلى يد الوزراء ورؤساء الوفود في الوقت الملئم الذي يتيح لهم الاستعانة به في اعداد البيانات التي سيلقونها أمام المؤتمر.

٢ - والغرض من هذه الوثيقة الموجزة هو استرعاء الانتباه إلى حالة الأغذية والزراعة كما رأتها المنظمة في نهاية يوليو/تموز ١٩٩٥، وكذلك إلى العوامل الرئيسية التي تؤثر أو ستؤثر في هذه الحالة في الأجل المتوسط. وقد سلطت الأضواء فيما يلي على قضايا السياسات العامة المتعلقة بالوضع الراهن، وعلى القضايا المرتبطة بالعوامل الأساسية التي تتحكم في شكل هذا القطاع في الأجل المتوسط.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات ولا يطلبوا نسخا إضافية منها الا للضرورة القصوى.

٣ - تعقد المنظمة الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام في الوقت الذي تجرى فيه الاستعدادات لعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦. وقدمت كل من لجنة الأمن الغذائي العالمي، في دورتها العشرين (٢٠-٢٨ ابريل/نيسان ١٩٩٥)، والمجلس، في دورته الثامنة بعد المائة (٥-١٤ يونيو/حزيران ١٩٩٥)، توجيهات تتعلق بالعناصر التي يتعين ادراجها في وثيقة السياسات العامة وخطة العمل بشأن الأمن الغذائي العالمي اللتين ستعرضان على مؤتمر القمة، وسوف تكون لجنة الأمن الغذائي العالمي جهة التنسيق للمناقشات التي تجريها الدول الاعضاء بشأن الوثيقة المقترحة للسياسة العامة وخطة العمل، في اجتماعها في يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، ثم في سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ اذا اقتضت الضرورة. ولذا فانه يرجى من الوزراء ورؤساء الوفود ايلاء اهتمام شديد للعناصر المقترح ادراجها في هذه الوثيقة المعنية بالسياسات العامة بشأن الأمن الغذائي العالمي.

٤ - وسوف تحتوى وثيقة السياسات العامة التي ستعرض على مؤتمر القمة على مجموعة من السياسات المترابطة التي تفضي، أكثر من كل ما عداها، الى تحقيق الأمن الغذائي العالمي، أما خطة العمل، فسوف تحدد الاجراءات الواجب اتخاذها لضمان اطراد التقدم في الحد من نقص التغذية المزمن، والتقدم في تحسين مستوى التغذية لدى السكان الذين يتزايدون باستمرار، ذلك لأن هدف الأمن الغذائي العالمي ومقاصد الحد من نقص التغذية، المزمن، وتحسين مستوى التغذية، تعد جميعا قاسما مشتركا بين الدول كافة، وان كانت بعض الدول نجحت في أن تسبق غيرها في هذا المضمار، فضلا عن أن القيود التي تحول دون مزيد من التقدم تتباين بشدة من بلد الى آخر، ولذا يرجى من الوزراء ورؤساء الوفود تبادل الخبرات بشأن صياغة وتنفيذ السياسات التي توجه السعى نحو تحقيق هذه الغايات وتلك الأهداف.

٥ - ولعل أهم حدث بين الأحداث الجارية المتحركة في حالة الاغذية والزراعة في منتصف ١٩٩٥ هو التوازن الدقيق بين امدادات الحبوب والطلب الفعلي عليها في موسم ١٩٩٥-١٩٩٦، فقد أفادت التوقعات بأن مخزونات الحبوب ستبلغ نحو ١٤ في المائة من الاستهلاك المتوقع أى أدنى بكثير من المستوى الذي يعد ضروريا لضمان الأمن الغذائي. ونظرا لهذا الوضع الحساس، سوف يقدم للمؤتمر العام عرض واف لتوقعات الامدادات الغذائية بالمقارنة بالاحتياجات أثناء الموسم الجارى.

٦ - ففي منتصف يوليو/تموز، كانت الأسعار التجارية الدولية للحبوب الخشنة والقمح والأرز قد ارتفعت عن مستوياتها قبل عام واحد بنسب ٢٧ في المائة و ٤٠ في المائة و ٥٠ - ٦٠ في المائة على التوالي. فتكاليف الواردات المتوقعة من الحبوب ستزيد، عند المستويات الأعلى، بمليارات الدولارات عما كانت عليه في الموسم الذي انتهى مؤخرا. وفي حين تختص الحبوب الخشنة بنصيب كبير من المبلغ

الاجمالي، فان الحبوب المستخدمة كأغذية هي التي شهدت أعلى زيادات فى الأسعار، ومن هنا فان البلدان المصدرة للحبوب، وأغلبها بلدان متقدمة، سوف تحقق ربحا وفيرا، فى حين ستزداد تكاليف واردات البلدان المستوردة من الحبوب الغذائية الضرورية فى الموسم المقبل.

٧ - ومما يذكر أنه كان هناك نقص فى الامدادات من بعض السلع الاستوائية والليفية بالمقارنة بالطلب الفعال عليها خلال موسم ١٩٩٤-١٩٩٥، وأن الاسعار التجارية الدولية لهذه السلع ارتفعت الى مستويات أعلى بكثير من المتوسط السائد منذ فترة طويلة. ولكن أسعار هذه المنتجات هبطت مؤخرا من المستويات التي كانت قد وصلت إليها فى ١٩٩٤ أو فى فترة سابقة من ١٩٩٥، أما الاسعار الدولية للسكر والبن والمطاط والقطن والصوف فكانت، حتى منتصف يوليو/تموز ١٩٩٥، لم تنزل أعلى من المتوسط السائد منذ فترة طويلة.

٨ - ويذكر الأعضاء أيضا أن المعونة الغذائية من الحبوب تناقصت منذ موسم ١٩٩٢-١٩٩٣ الذى وصلت فيه شحناتها الى ١٥ مليون طن، وزودت فيه بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض بمقدار ١١ مليون طن منها. ولكن التقديرات فى منتصف يوليو/تموز ١٩٩٥ تفيد بأن اجمالى المعونة الغذائية المقدمة من الحبوب فى موسم ١٩٩٤-١٩٩٥ بلغ ٩ر٨ مليون طن وأن نصيب بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض لم يتعد ٧ ملايين طن. كذلك فان قلة الامدادات العالمية من الحبوب وتزايد الأسعار فى أسواقها العالمية يحملان على توقع المزيد من الانخفاض فى مستوى الامدادات فى الموسم الجارى ١٩٩٥-١٩٩٦.

٩ - وتطرح هذه التطورات تحديا شديدا على الوزراء المسؤولين عن سياسات الاغذية والزراعة، خصوصا فى البلدان التي تعاني من اتساع نطاق نقص التغذية المزمن أو التي أصيبت بكوارث طبيعية أو كوارث من صنع الانسان أدت الى نقص حاد فى الاغذية، كما أنها توضح بجلاء أكثر من ذى قبل ضرورة التعجيل بتنفيذ البرنامج الخاص للانتاج الغذائى فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، ولذا يرجى من الوزراء ورؤساء الوفود أن يحيطوا المؤتمر علما بالاجراءات التي يتخذونها للتمدى لهذه التطورات.

١٠ - وقد يؤثر ارتفاع الأسعار فى الأسواق الزراعية الدولية على الأسعار فى الأسواق الداخلية وربما لايؤثر عليها. فاذا أثر عليها ظهر على الفور تأثير سلبى على الاستهلاك يرافقه حافز للمنتجين على زيادة المساحات المزروعة فى الموسم التالى. واذا لم تتأثر الأسعار الداخلية تأثرا مباشرا بالأسعار الخارجية، فان التأثير الذى يتعرض له المنتجون والمستهلكون يرتفع بالاجراءات التي تتخذها

الحكومة. وبوجه عام يؤثر ارتفاع الأسعار على الميزانيات الحكومية فيؤدي الى زيادة الانفاق على برامج الاغاثة بالأغذية، والى نقص الانفاق على الاعانات التي تقدم للمنتجين، وهو ما يمكن أن يستدعى اجراء تعديلات فى الخطط شبه الشاملة التي تضعها الحكومات بقصد الحد من الانفاق على الاغذية والزراعة. وقد يرغب الاعضاء فى أن يحيطوا المؤتمر علما بالتدابير المحددة التي يتخذونها للتوسع فى انتاج الحبوب فى الأجل القصير المباشر بغية التخفيف من وطأة نقص الامدادات حيثما كان ذلك ميسورا من الناحية الاقتصادية.

١١ - ويتعرض الامن الغذائى لهذه التهديدات فى الوقت الذى تجرى فيه الحكومات تعديلات فى سياسات الاغذية والزراعة للتوفيق بينها وبين الاتفاقات التي تم التوصل اليها فى محافل من بينها المؤتمر الدولى المعنى بالتغذية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ومفاوضات جولة أوروغواى، والقمة الاجتماعية.

١٢ - وبناء على ما تقدم، يرجى من الحكومات، فضلا عن منح أولوية للهدف الرئيسى المتمثل فى الأمن الغذائى العالمى وتحسين التغذية، هو تحسين نوعية الاغذية وزيادة سلامتها، والحرص على التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وتقليل الحواجز الجمركية واعانات التصدير ودعم المنتجين، وتخفيف حدة الفقر ويتعين أن يتم ذلك بأقل التكاليف على ممولى الضرائب وبعتماد شديد على قوى السوق والقطاع الخاص. وترتبطا على ذلك يجرى تعديل سياسات الاغذية والزراعة، ويتواصل هذا التعديل فى محاولة لبلوغ الأهداف المتفق عليها باحدى الوسائل من ناحية كفاءة التكاليف. ويرجى من الوزراء ورؤساء الوفود أن يحيطوا المؤتمر علما بالاجراءات المتخذة تنفيذا لهذه الاتفاقيات وحرصا على تلك الغايات.

١٣ - وعلى وجه العموم، فان دور الحكومة فى الاغذية والزراعة تقلص بشدة فى السنوات الاخيرة، ذلك أن نظم توفير مستلزمات الانتاج وكذلك الخدمات وعمليات تسويق وتمنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والزراعية أصبحت تنتقل على نحو مطرد الى ايدى القطاع الخاص، وتناقص دور الحكومة فى تحديد الأسعار التي يدفعها المنتجون أو يتقاضونها، أو الأسعار التي يدفعها المنتفعون أو المستهلكون، كما أن الاعانات التي تدفع للمنتج أو المستهلك تقلصت أو ألغيت. وفى كثير من الحالات ظهر أن التحول نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق والقطاع الخاص اقترن بتزايد فى انعدام الأمن الغذائى، على الأقل فى المراحل الأولى. ويرجى من الوزراء ورؤساء الوفود أن يتبادلوا التجارب التي مروا بها فى توجيه هذا التحول، وأن يحيطوا المؤتمر علما بالاجراءات المتخذة للفوز بمنافعه، وتدارك عواقبه السلبية. كما أن هذه الوثيقة تشجع ما يطرح من آراء حول آفاق العودة الى النمو المستديم فى الانتاج والتجارة والاستهلاك فى قطاع الاغذية والزراعة.

١٤ - ومن شأن تخفيض اعانات التمدير الذى دعا اليه «الاتفاق المعنى بالزراعة» أن تقلل المصروفات الحكومية على الصادرات، وأن تزيد فى الوقت نفسه التكاليف التى تتحملها البلدان المستوردة. غير أن الزيادة فى أسعار الأسواق العالمية أدت الى تضيق الفجوة بين الأسعار فى الأسواق الدولية والأسعار فى الأسواق المحلية حيث تحمل هذه الأسعار على دعم بمستويات عالية، وبالتالي فإن هذه البلدان ستشهد خفصا فى الانفاق على الاعانات دون اتخاذ اجراءات صريحة بهذا المعنى فى السياسة العامة. ومن ناحية أخرى فالحكومات التى تقدم اعانات لمادرات الحبوب سوف تتعرض لضغط من المصادر الداخلية والمصادر الخارجية لحملها على خفض هذه الاعانات أو الغائها فى وقت تتناقص فيه الامدادات العالمية من الحبوب. ومن شأن الخطوات التى تتخذ بفعل هذه الضغوط أن تؤدى بدورها الى زيادة التكاليف على المستوردين بمبلغ يحتمل أن يكون كبيرا. والواقع أن وضعا كهذا ربما يقتضى اختصار كافة برامج التوسع فى الصادرات، خصوصا فى البلدان التى تشتد فيها الضغوط على الميزانية. ويرجى من الأعضاء أن يحيطوا المؤتمر علما بالعواقب المتوقعة وبالاجراءات التى يعتزمون اتخاذها لتدارك هذه العواقب.

١٥ - كذلك وافقت بلدان كثيرة، بموجب الاتفاق المعنى بالزراعة، على التخفيض التدريجى لجزء من دعمها المحلى للزراعة، علاوة على أن بعض جوانب برامج التكيف الهيكلى تقتضى خفض الدعم الممنوح لأسعار المستلزمات الزراعية. وقد يسهل تنفيذ هذه التدابير فى الوقت الراهن الذى يشهد تزايدا فى أسعار المنتجات، الا أنه ربما يحول دون زيادة انتاج الاغذية أو رفع انتاجيتها. ويرجى من الأعضاء موافاة المؤتمر بالاجراءات المتخذة بشأن دعم الأسعار أو الدخل الذى يحمل عليه المنتجون وكذلك بشأن ما يحملون عليه من دعم للمستلزمات الزراعية.

١٦ - اذا كانت التطورات الأخيرة فى أسواق السلع الدولية ستؤدى الى مكاسب كبيرة بالنقد الأجنبى للدول الأعضاء المصدرة، فانها ستؤثر بالسلب على ميزان التجارة بالسلع الزراعية فى البلدان المستوردة المافية. غير أن ارتفاع الأسعار الدولية مقترنا ببدء الاملاحات بناء على الاتفاق المعنى بالزراعة يمهّد الطريق لارتفاع الأسعار والعائد بالنسبة للمنتجين فى البلدان المستوردة، وخصوصا حيثما أدت المنتجات المستوردة التى كانت فيما مضى تباع بأسعار مخفضة الى خفض الأسعار الداخلية بالنسبة للمنتجين. ويرجى من الأعضاء الممثلين للبلدان المستوردة أن يوافقوا المؤتمر بمعلومات عن تصورهم لكيفية التمدى لهذه الأحداث، وأن يعرضوا بالتحديد للتعديلات الجارى تنفيذها فى سياسات الاغذية والزراعة لمواجهة هذا الوضع المختلف تماما عن ذى قبل.

١٧ - وختاما يرجى من الوزراء ورؤساء الوفود أن يحددوا المجالات التي يتوقعون أن يلتتمسوا فيها العون من المنظمة، وذلك لكي يساعدوا المنظمة في الاضطلاع بسياستها العامة وبدورها في منح المساعدات الفنية.